

شركة مجمع المركز الكندي الطبي العام
(شركة سعودية مساهمة)
القوائم المالية وتقرير المراجعة المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بيكر تيلي م ك م وشركاه
 محاسبون قانونيون
 ص.ب. ٣٠٠٤٦٧، الرياض ١١٣٧٢
 المملكة العربية السعودية
 هاتف: +٩٦٦ ١١ ٨٣٥ ١٦٠٠
 فاكس: +٩٦٦ ١١ ٨٣٥ ١٦٠١

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة مجمع المركز الكندي الطبي العام
 (شركة سعودية مساهمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة مجمع المركز الكندي الطبي العام ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعيين والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية. وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المهني لنا، الأكبر أهمية خلال مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة الأمور الرئيسية في مراجعتنا
الاعتراف بالإيرادات	الاعتراف بالإيرادات
<p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، اعترفت الشركة بإجمالي إيرادات بمبلغ ٧٠,٦٤٣ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ٦٤,٢٦ مليون ريال سعودي).</p> <p>ت تكون معظم إيرادات الشركة من خدمات لشركات و يتم الاعتراف بها على مدار فترة الخدمات الطيبة المقدمة.</p> <p>يعتبر الاعتراف بالإيرادات من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لخطر قيام الإدارة بتجاوز الضوابط من خلال التحريف المتعمد لمعاملات الإيرادات من أجل تحقيق أهداف المالية.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة. - اختبار عينة من فواتير المبيعات وربطها في الإيرادات المسجلة في دفتر اليومية. - فحص عينة من معاملات المبيعات التي تمت قبل وبعد نهاية السنة لتقدير ما إذا كانت الإيرادات قد تم الاعتراف بها في الفترة المحاسبية الصحيحة. - القيام بإجراءات تحليلية فيما يتعلق بالإيرادات. - تقييم مدى كفاية الإيضاحات في القوائم المالية للشركة وفقاً للمعيار المحاسبى المطبق.

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين في شركة مجمع المركز الكندي الطبي العام

(شركة سعودية مساهمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تمة)

معلومات أخرى

ت تكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢١، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا ينطوي المعلومات الأخرى ولا نعتبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدى بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعةنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يتم النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء المراجعة أو يبدو أنها جوهرياً محرفة. إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أن هناك خطأ جوهري في المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أسس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتخصifie الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن هناك خيار واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفوون بالحكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد مقول عما إذا كانت القوائم المالية كل تخلو من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا. والتأكد المقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده، ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهيرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزارة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويدع خطأ عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على توافق أو تزوير أو إغفال ذكر متعدد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

تقرير المراجع المستقل (تممة)

إلى السادة المساهمين في شركة مجمع المركز الكندي الطبي العام
(شركة سعودية مساهمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تممة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تممة)

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّا كبيرًا حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحدهما أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحفوتها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
ونحن نتواصل مع المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تقوم باكتشافها أثناء المراجعة.
كما نوفر للمكلفين بالحكومة بيانًا يفيد بأننا امتننا للمطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضمادات ذات الصلة عند الحاجة.
من بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحكومة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمور مراجعة رئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مراجع الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق الفوائد العامة لمثل هذا التواصل.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



ماجد منير النمر
(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)

الخبر في ٢١ شعبان ١٤٤٣هـ
الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٢م